



بيان أزرو – يوليوز 2010

تحت شعار " العمل النقابي مصداقية ومسؤولية " نظمت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الدورة الثامنة للجامعة الصيفية أيام 25-26 و27 يوليوز 2010 بثانوية طارق بن زياد بأزرو وذلك في إطار الأنشطة التكوينية والتأطيرية والتنظيمية ومن أجل تقييم الحصيلة السنوية ، وقد أكد الأخ الكاتب العام ذ عبد الإله الحلوطي في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية على ضرورة متابعة تنزيل البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم والانخراط في كل المبادرات الهادفة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، مذكرا بضرورة قيام الوزارة بتتبع وافتحاص ما تم صرفه خلال بداية تنزيل البرنامج الاستعجالي صونا للمال العام وترشيدا وتقويما لعمليات الصرف المقبلة، كما طالب بالإفراج عن نتائج الافتحاص التي قامت بها الوزارة بعدد من الأكاديميات والنيابات ومحاسبة المتورطين في كل التجاوزات، وأشار الأخ الكاتب العام إلى أن الجامعة تعترم تنظيم أيام دراسية حول قضايا جوهرية كالزمن المدرسي والدعم ومحاربة الأمية وإطلاق حملات وطنية في إطار النهج التشاركي مع وزارة التربية الوطنية ومن منطلق الغيرة الوطنية على قطاع التعليم، كما اعتبر الأخ الكاتب العام للجامعة الصيفية مناسبة للاشتغال استعدادا للدخول المدرسي المقبل وهي تقليد سنوي دأبت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم على تنظيمه، مبرزا تميز هذه الدورة بإشراك الكتاب الجهويين للجامعة إلى جانب أعضاء المكتب الوطني في اشغال الجامعة الصيفية، وطالب بإنشاء خلية للبحث في آليات تطوير عمل الجامعة الصيفية لتستوعب القيادات المجالية الإقليمية مستقبلا ، كما جدد مطالبته الوزارة الوصية والحكومة المغربية بضرورة تلبية المطالب العادلة والمشروعة للأسرة التعليمية وتأطير الحوار بإرادة حقيقية تجعل منه حوارا منتجا و تنفيذ ما تبقى من اتفاق فاتح غشت 2007 على اعتبار أن انخراط الأسرة التعليمية في برنامج الإصلاح الذي ترعاه الحكومة رهين بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية لرجال ونساء التعليم ، وكذا الحسم في كل القضايا المطروحة على طاولة التفاوض ، وقد عرفت الدورة إلقاء عروض ومحاضرات همت الجوانب التنظيمية والداخلية، والملف المطبلي للأسرة التعليمية والبرنامج النضالي، ووافق العلاقة مع الوزارة الوصية ، كما وقف المشاركون على مؤشرات التنفيذ الأولية للبرنامج الاستعجالي واقتروا التعبئة الجماعية والرقابة الميدانية اثناء التنزيل من اجل إصلاح تربوي ينجز مهامه. وفي سياق مقاربتهم لطبيعة الحوار المفتوح مع وزارة التربية الوطنية اجمع المشاركون على هزلة حصيلة الحوار وبطنه ، حيث انتهى الموسم الدراسي دون الحسم في الكثير من خلاصات اللجان الموضوعاتية مما خلف استياء واستنكارا وإحباطا في صفوف الأسرة التعليمية التي راهنت على نتائج الحوار قبل متم السنة الدراسية المنصرمة، كما تم تسجيل ضعف نتائج الحركة الانتقالية الوطنية مما جعل مسؤولي الجامعة يتشبثون بإجراء حركة انتقالية استثنائية شفافة ونزيهة تحتكم لمعايير واضحة وشفافة وبمشاركة النقابات التعليمية وذلك لمعالجة الحالات الاجتماعية،

وفيما يتعلق بملف التعاضدية العامة للتربية الوطنية، استنكر المشاركون التجاوزات والخروقات التي تعرفها التعاضدية، واستغربوا تعمد تأخير الجمع العام رغم مرور أزيد من سنة على إجراء انتخابات المناديب (ماي 2009)، وطالبوا وزارة التشغيل باعتبارها الجهاز الوصي على التعاضدية بالتدخل العاجل لإعادة الديمقراطية والشفافية والحكمة لتدبير التعاضدية قصد حماية حقوق المنخرطين وذوي الحقوق.

اما بخصوص الملف المطبلي للأسرة التعليمية، استنكر المتدخلون تمادي الوزارة الوصية والحكومة المغربية في التماطل والتلكؤ في تنفيذ ما تبقى من مقتضيات اتفاق فاتح غشت 2007 واستمرارهما في تجاهل الملف المطبلي في شموليته والاستفراد بتنزيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي دون الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات ومقترحات الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، وبناء عليه فان نقابتنا تجدد التزامها الوقوف إلى جانب المطالب العادلة للشغيلة التعليمية والاستمرار في النضال حتى تحقيقها. وخلصت أشغال الجامعة الصيفية إلى تذكير الحكومة والوزارة الوصية ومطالبتهما بما يلي :

- تجدد دعوتها إلى اعتماد سياسة إصلاحية حقيقية للمنظومة التربوية والتكوينية من خلال إشراك النقابات التعليمية في التنزيل وتوفير الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق مختلف جوانبها المتعلقة بالتعميم والجودة والحد من ظاهرة الاكتظاظ والأقسام المشتركة وتعزيز البنيات التحتية والعناية بالتكوين والتكوين المستمر ورد الاعتبار للمؤسسة التعليمية.

- الإسراع بتنفيذ ما تبقى اتفاق فاتح غشت 2007 ، من غير مماطلة أو تسويق باعتباره يشكل الحد الأدنى من مطالب الأسرة التعليمية .

- التعجيل بمعالجة ما تبقى من ثغرات النظام الأساسي وفي مقدمتها نظام الترقية ، وتحديد ساعات العمل والكفاءة التربوية والترقية بالشواهد دون قيد أو شرط وغيرها من الثغرات التي لازالت تؤسس للميز والحيف داخل الأسرة التعليمية .

- إقرار ترقية استثنائية لأفواج من 2003 إلى 2010 لتجاوز التراكمات التي خلفتها الكوطة المقنعة والتي سبق للجامعة أن نبهت إلى ضعفها قبل وعند صدور النظام الأساسي في 13 فبراير 2003 ، ورغم رفعها إلى 28 % فإنها تبقى دون طموح الأسرة التعليمية .

- تمكين أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد من الدرجة الممتازة (خارج السلم) أسوة بزملائهم أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي والمبرزون ومستشارو التوجيه والتخطيط والمفتشون بمختلف أصنافهم والمتصرفون والممونون. وكذا إحداث درجات جديدة للأساتذة الثانوي التأهيلي والمبرزين والممونين والمتصرفين.

- إنصاف الفئات المتضررة بالقطاع خصوصا أساتذة الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، الأساتذة المدمجون، مستشارو التوجيه والتخطيط، المبرزون، المفتشون بمختلف أصنافهم، المحللون، التقنيون، الإداريون، والملحقون التربويون وملحقو الإدارة والاقتصاد، والأعوان والأطر الإدارية المشتركة: المحررون والمحررون الممتازون والكتاب والكتاب الممتازون والمتصرفون والممونون وحملة الميتريز، الطلبة الأساتذة بسلك التبريز، منطقي التربية غير النظامية وغيرهم من الفئات العاملة بقطاع التعليم...

- التمسك بشمولية الملف المطبلي كوحدة لا تقبل التجزئ للوقوف سدا منيعا ضد محاولات التفتيش والتشتيت والإجهاد على حقوق الأسرة التعليمية.

- الإسراع بالتسوية النهائية لملف حاملي الإجازة وحملة الشواهد العليا بجميع أصنافهم، وذلك بتعديل المادة 108 من النظام الأساسي. واعتبار المباراة التي نظمت لحاملي الماستر والشهادات العليا برسم سنة 2010 ليست حلا لهذا الملف، وتجدد الجامعة تشبثها بالترقية عن طريق الشهادات الجامعية دون قيد أو شرط.

- إنصاف أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي خريجي المدارس العليا للأساتذة (أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي سابقا).

- تمكين أساتذة الابتدائي والإعدادي الراسبين في سلك التبريز من إطار الثانوي التأهيلي على غرار الطلبة الراسبين بالسلك نفسه.

- إنصاف موظفي وموظفات وأعوان الإدارة المركزية بمختلف مديريات وأقسام ومصالح الوزارة وتحسين ظروف عملهم.

- مراجعة كافة التعويضات النظامية والعائلية، والتعويض عن المنطقة وغيرها مع مراجعة الضريبة العامة على الدخل؛ وإعادة النظر في تصنيف المناطق.

- تغيير الإطار بالنسبة لمدرسي التعليم الابتدائي والإعدادي المجازين، واسترجاع السنوات المقرصنة للمتضررين منهم.

- إنصاف الدكاترة حاملي الشواهد العليا والتجارب مع مطالبهم العادلة والمشروعة بما يتناسب والشهادات المحصل عليها.

- إحداث إطار خاص بالأطر الإدارية التربوية وإعادة النظر في التعويضات التي خصصت لهم أخذا بعين الاعتبار المهام التي يقومون بها في ظل تنزيل البرنامج الاستعجالي.

- تعميم تغيير الإطار ليشمل المكلفين بالمهام الإدارية والاقتصادية بعد 13 فبراير 2003 وذلك بتعديل المادة 109 من النظام الأساسي.

- إعادة النظر في كيفية إجراء الامتحانات المهنية وضرورة تأجيل الموعد المحدد في شتنبر 2010 وتفعيل اليوم الدراسي المتفق عليه سلفا حول هذه الامتحانات.

- مطالبة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للتربية والتكوين فتح التعامل بالتمويلات البنكية الجديدة الاقتناء أو الإيجار، والمرابحة، والمشاركة، واستفادة المنخرطين من هذه التمويلات بنفس معايير المعاملات الأخرى، والتمثلة أساسا في تحمل المؤسسة لنسبة 2% من قيمة القرض. خصوصا، وأنه سيق لرجال ونساء التعليم على المستوى الوطني أن وقعوا عريضة لمطالبة المؤسسة بالتعامل مع هذه المنتوجات التي بات يعتمد عليها رسميا بنك المغرب وذلك لعدم حرمان شريحة كبيرة من رجال التعليم من هذه الخدمات البنكية الجديدة.

- محاربة كل مظاهر الانحلال والميوعة داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، والتصدي لتنامي ظاهرة الاعتداء التي تطل نساء ورجال التعليم، ودعوة كل المتدخلين المعنيين إلى الانخراط الجماعي قصد الحفاظ على حرمة المؤسسات والأطر التربوية.

إن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم إذ ترى أن القضايا التي تطرحها لتحقيق الإصلاح المنشود لا تحتاج إلى تأجيل أو تأخير، وذلك إيمانا منها أن شعار مدرسة النجاح الذي رفقه الوزارة يتطلب حلا عاجلا لهذه القضايا، وتلفت انتباه كل المسؤولين على القطاع ومن خلالهم الحكومة المغربية أنها ستواصل النضال إلى حين تصحيح الوضع التعليمي الحالي، وتدعو الأسرة التعليمية إلى مزيد من اليقظة والاستعداد لخوض كافة النضالات حتى تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة.

وما ضاع حق وراءه طالب

إمضاء: الكاتب العام: عبد الإله الحلوطي

المقر المركزي: 349 شارع محمد الخامس-الرباط الهاتف 0537769455 الفاكس: 0537769454 fnfeuntm@gmail.com